

نشرة متخصصة يصدرها

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

العدد الرابع والعشرون - كانون ثاني ٢٠٠٦

كلمة التحرير

شكراً على هذا التواصل

بغض النظر عن مستوى رحيله عن أرضنا في قطاع غزة، وبغض النظر عن مستوى نيل حريتنا منه، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي الذي ترك قطاع غزة، استمر في قطع الطريق بيننا وبين أهلنا في الضفة الغربية. ولكننا، كفلسطينيين، أثبتنا قدرتنا دائماً على التكيف مع حقائق الواقع القاسي، وابداع طرق عيشنا، بما في ذلك طرق التواصل والتواصل بيننا.

على صفحات هذه النشرة، التي يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ومن مدينة رام الله الجميلة والحببية، سنتواصل مع أهلنا في الضفة الغربية، كما سيتواصلون هم معنا، وبخاصة مع زملائنا الطلبة في جامعاتنا الفلسطينية هناك.

لقد سبقت جامعاتنا الفلسطينية في الضفة الغربية جامعاتنا الفلسطينية في قطاع غزة بالعمل، وأصبحت تمتلك قدرات وإمكانيات جيدة، إلا أن جامعاتنا في قطاع غزة أصبحت تمتلك اليوم قدرة وتجربة أيضاً. ولعل هذه النشرة تفتح أمامنا، طلبة الضفة والقطاع، منبراً للتواصل معاً، والتعرف على مشاكلنا الجامعية، ونأمل أن تفتح أمامنا الطريق للتداول وتبادل وجهات النظر، والتعارف أيضاً.

لقد حاولنا في هذه التجربة أن ننقل صورة عن واقع جامعتنا، جامعة الأزهر، ولعلنا استطعنا أن نعكس المشاكل التي تعترض طريقنا.

بالتعاون مع الممثلة الإيرلندية في فلسطين

In cooperation with Irish Representative Office

المحتويات

× كيف يرى الطلبة الجامعيون مشاكلهم !!؟

× الانفلات الأمني في الجامعات.. انعكاس صورة

المجتمع

× العنف داخل الجامعات: مسؤولية متعددة الأطراف

× المعلم مثقف... ولكن؟؟

× جريمة شائعة ومحكمة تعليمية ضعيفة

× قرارات جامعية قصيرة المدى إلى متى؟؟

× إلى أين سنصل في نهاية الدرب؟؟ ومتى سنصل؟؟

× لماذا الانتماء الحزبي داخل جامعاتنا فرض قوة؟؟

× هل يمكن لأفلاطون أن يعيد أمجاد المدينة

الفاضلة؟؟

× من راقب الناس مات هماً..

× فصل دراسي.. أم حلبة مصارعة؟؟

هيئة التحرير

معزز صافي

روان الكتري

مؤيد فودة

ريم شقورة

(جامعة الأزهر. غزة)

أشرف على تحرير العدد: سميح محسن

كيف يرى الطلبة الجامعيون مشاكلهم؟!؟

هذا هو العدد الثاني من نشرة (تعليم حر) الذي يصدره طلاب جامعيون وفق الفلسفة الجديدة لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان حول رسالة هذه النشرة، والتي تناولناها في افتتاحية العدد الماضي. في العدد الأول، الذي حرره طلبة جامعة بيرزيت في الضفة الغربية، تناول الطلبة المشاركون فيه المشاكل الجامعية التي يتلمسونها، ويعيشونها. وفي هذا العدد، الذي يحرره طلبة من جامعة الأزهر في قطاع غزة، من الطبيعي أيضاً أن يتناولوا القضايا والمشاكل التي يعيشونها، ويتلمسونها.

عند قراءة هذا العدد، يلاحظ القارئ أن قضية العنف في الجامعات الفلسطينية، وبخاصة في جامعة الأزهر، تطغى على عدد من الموضوعات المكتوبة، وبالتالي فإن رؤية توجّه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان وفلسفته الجديدة في رسالة هذه النشرة تتحقق.

إلى تسريع الأساتذة في شرح المواد المطلوبة، وذلك على حساب المستوى الأكاديمي نفسه. والاعتبار الثاني أن قضية العنف داخل الجامعات، المرتبطة بظاهرة الفلتان الأمني، تُضرب بشكل مباشر بحياة الطلبة وأساتذتهم، وسلامتهم وأمنهم الشخصي، وهذا حق مشروع لهم.

ما نريد أن نقوله هنا، أن الطلبة أنفسهم كانوا قادرين على التعبير عن تلك القضايا والمشاكل التي تواجههم في حياتهم الجامعية اليومية أكثر من غيرهم. وفي حقيقة الأمر لا يستطيع صحفي من خارج الجامعة أن يتلمس تفاصيل تلك المشاكل، وانعكاساتها على الطلبة أكثر منهم. فمن منا استطاع على سبيل المثال. تلمس ما طرح حول التسريع في شرح المادة المقررة على الطلبة على حساب المادة نفسها، وهذا أمر هام جداً إذ أنّ الطالب يفقد حقاً من حقوقه في تعلم المادة المقررة وفق الحق الذي تستحقه من الزمن.

لقد لمسنا أثناء تحرير هذا العدد من قبل الزملاء في المركز أن الطلبة يتمتعون بجرأة عالية في طرح القضايا التي تناولوها، كما ولسنا، وهذا أمر طبيعي، أن هناك تفاوتاً في المستوى الفني بين طالب وآخر. ومن قبلنا حاولنا التدخل في تحرير العديد من الموضوعات التي وصلت إلينا، وعدم إقصاء أي منها، حتى نؤكد رسالتنا في مساعدة هؤلاء الطلبة على توفير منبر إعلامي ينطلقون من خلاله نحو حياتهم العملية، إذ أن نشر مقالات وتحقيقات الطلبة بأسمائهم الصريحة تعد عامل تشجيع لهم على الكتابة، والاستمرار بها.

ومن هنا، نحن نتوجه إلى هؤلاء الطلبة بالكتابة، والاستمرار بالتجريب، لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك سيجدون صعوبة في فتح الطرق الوعرة واجتيازها. ومن جانبنا، فإننا سنبدل قصارى جهدنا في مساعدتهم على فتح هذه الطرق.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ففي افتتاحية العدد الماضي ذكرنا أن الهدف العام لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يتركز على أن يقوم الطلبة أنفسهم بكتابة وإعداد المواد المراد نشرها في نشرة (تعليم حر)، وذلك انطلاقاً من رؤية المركز بأن الطلبة يمتلكون قدرة تناول الإشكاليات التعليمية في الجامعات الفلسطينية، وبخاصة تلك المتعلقة بعلاقتهم بالجامعة، نظراً لقدرتهم على رؤية وتلمس مشاكلهم أكثر من غيرهم.

مشكلة جامعة الأزهر

نذكر جميعاً المشاكل التي تعرضت لها جامعة الأزهر في بداية العام الدراسي الحالي، والتي أدت إلى إغلاقها حوالي ستة أسابيع. وتعود جذور الأزمة التي تعرضت لها الجامعة إلى تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ عندما أصدر مجلسها قراراً تأديبياً لضبط عدد من الطلبة وفصلهم من الجامعة لما أحدثوه من تجاوزات بحق حرم الجامعة. وفي أعقاب ذلك اعتدى عدد من طلبة الجامعة المحسوبين على حركة الشبيبة، ممن صدر بحقهم قرار الضبط بمساندة مسلحين من خارج الجامعة على رئيس الجامعة الدكتور عدنان الخالدي وعلى بعض أعضاء الهيئة الإدارية، وطرد هؤلاء الطلبة رئيس الجامعة بعنف وتلفظوا بألفاظ نابية عليه وعلى عدد من أعضاء الهيئة الإدارية، ومنعواهم من دخول الجامعة مرة أخرى، وأغلقت جامعة الأزهر أبوابها احتجاجاً على تجاوزات بعض الطلبة الخارجيين عن قانون الجامعة. واستمرت الأزمة إلى أن كلف الرئيس محمود عباس، الدكتور نبيل شعث بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٦، بتشكيل مجلس أمناء جديد لجامعة الأزهر وترؤسه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز الأحداث المؤسفة التي شهدتها خلال الفترة الماضية، والتي أدت إلى تعطيل الدراسة فيها.

إن موضوعاً كهذا يستحق من الطلبة أن يتناولوه لعدة اعتبارات، الأول كونه يمس بمصالحهم بشكل مباشر، إذ أن تعطيل الدوام فترة طويلة مسّ مساساً مباشراً في ممارسة حقهم في التعليم بشكل طبيعي. وسنلاحظ أن أحد الموضوعات المنشورة يشير

الانفلات الأمني في الجامعات ... انعكاس صورة المجتمع

ريم شقورة

فأين المسيرة التعليمية التي نطالب بها والانفلات الأمني وانتشار الأسلحة يهدد حياتنا .
من المسئول؟؟ مرة أخرى نكرر هذا السؤال، إلا أننا لم نسمع سوى صدى أصواتنا تترد في أعماق الجدران،
فيا إخوتي: إن كان حمل السلاح حلوا؛ فصدى طلقاته في صدري؛ وهو أصعب مما تحمل سفن الأعداء.



نضحك على أنفسنا دائماً....الجميع توقع إن الأمان والاستقرار سيعم البلد بعد دحر الاحتلال من قطاع غزة، ولكن وجدنا عكس ذلك. زادت الفوضى، وانتشر السلاح الذي نقول عنه دائماً أنه سلاح مقاومة، وهو عكس ذلك السلاح الذي نراه، هو سلاح فساد أصبح اللغة المنتشرة في هذا البلد.

فيا عزيزي القارئ

لنقل بصوت عالٍ: اتركوا حمل السلاح لصاحبه
لكن هناك صحوه ضمير لمره واحده لنقف دقيقة صمت،
ونجول بخاطرتنا ... لماذا أصبحنا هكذا؟؟
الانفلات أصبح يهدد أيضا الحياة السياسية، ولم تكن هناك دبلوماسية في التعامل. الكل يتحدث بلغة السلاح، هذه حتما لغة فاشلة تؤدي في النهاية إلى التهلكة.

إن المسئول الأول عن تلك القضية، ألا وهي الانفلات الأمني، هي السلطة، التي لم تعد لها سيطرة على ضبط الأوضاع. أصبح هناك تسبب داخل الإدارة، فانتشرت الوساطة والمحسوبية، وزادت البطالة، والنتيجة سوء إدارة أدى إلى زيادة انتشار الأسلحة في أيدي البعض الذين يتحامون تحت شعار إنه سلاح المقاومة.

بات الانفلات الأمني خطراً داهماً يهدد حياة المواطن أينما كان. لم يعد الاحتلال الإسرائيلي وحدة يهدد حياتنا، بل أصبح إلى جانبه الانفلات الفلسطيني يهددها، وهذا أصعب، فإن لم تكن هناك سيطرة على تلك الظاهرة، وبالتالي فرض سيادة القانون، سيحدث في ظل غياب القانون أكثر من ذلك.

عزيزي القارئ

لم تقتصر ظاهرة الانفلات الأمني على انتشارها في الطرقات العامة فقط، بل امتدت لتهدد الحرم الجامعي، وأصبحت تهدد حياة الطلاب جميعاً، وحياة الدكتور الذي يسعى دائماً لإيصال المعلومات.

من المسئول عن تلك القضية؟؟

من المسئول عن موت الأبرياء هنا، هل الاحتلال هو المسئول عن موت الأستاذ ياسر المدهون في جامعة الأزهر، التي باتت قضية دفنت تحت طي السجلات؟؟
من سيلحق هؤلاء الذين يهددون المسيرة التعليمية، وخاصة وأن الجميع أصبحوا مهددين، ورئيس جامعة الأزهر مثال على ذلك، رئيس جامعة الأزهر الذي ضرب على أيدي فئة خارجة على القانون.

دائماً نقول عن أنفسنا أننا شعب مثقف رغم أنف الاحتلال، ولكنني أرى عكس ذلك ... أين تلك الثقافة التي نتحدث عنها دائماً؟؟

نقول عن أنفسنا أننا متعلمون، فأين ذهبت تلك الشريحة المتعلمة؛ ولماذا لا تقاوم ذلك الانفلات ما دامت السلطة غافلة عن ذلك؟؟

عزيزي القارئ

ليس الاحتلال هو المسئول الأول عن الخطر الذي بات يداهمك، فهو ليس المسئول عن الخوف الذي بدأ يلاحقك في الطرقات؛ بل المسئول عن ذلك هو ابن شعبيك، ابن فلان وفلان، فلماذا لا تقاومه، لماذا لا يوجد هناك حد رادع لهذه الظاهرة؟؟

طلابنا، أطفالنا، أمهاتنا، أبناؤنا، شعبنا بأكمله يطالب كل ضمير حي إن يوقف هذه الظاهرة.
أناس أبرياء قتلوا بدم بارد، أساتذة في الجامعات قتلوا، طلاب سالت دماؤهم وذهبت أرواحهم هباءً منثوراً..

العنف داخل الجامعات؛ مسؤولية متعددة الأطراف

روان الكتري

لوحدها بهذه المشكلة، بل كل المؤسسات التعليمية والمدارس الثانوية تعاني من هذه الظاهرة". ثم قال "أحمل كامل مسؤولية ما حدث في الجامعة للأمن".

تشويه سمعة الجامعة

أما إيمان عكاشة، وهي طالبة في قسم الآداب في جامعة الأزهر، فقد علقت بدورها على ما يحدث بالقول: "لقد كان لما حدث في الجامعة تأثير سلبي كبير علينا، فقد حرمتنا من الامتحانات النصفية نظراً لضيق الوقت، وهذا أثر بدوره على إنهاء المنهج المقرر بسرعة". ثم تابعت: "هناك الكثير من الطلاب الذين التحقوا بالجامعة يندمون على التحاقهم بها بسبب ما يحدث، وما يساهم في تشويه سمعة الجامعة".

خروج عن الأعراف والأخلاق

من جهته، أوضح حازم أبو شنب، مدير العلاقات العامة في جامعة الأزهر، "أن ما حدث سواء داخل المؤسسات التعليمية، أو في الشارع الفلسطيني، ما هو إلا خروج عن الأعراف والأخلاق". وقال أن الطالب الفلسطيني يتأثر بحالة الانفلات الأمني في الشارع الفلسطيني مما يضعف إمكانية السيطرة الإدارية في المؤسسات التعليمية". مؤكداً على أنه "ليس من مسؤوليات إدارة الجامعة أن تسيّر دوريات أمنية، أو أن تشكل مجموعات مسلحة للدفاع عن المؤسسة، فمهمتها فقط أن تضع القوانين الجامعية وتطبقها باستخدام قوة القانون، وإن ما يحصل في الجامعات أو في الشارع الفلسطيني إنما يتحمل مسؤوليته الأمن".

جهة جديدة

ومع الإصرار على تحميل المسؤولية كاملة، سواء من الطلاب أو من أساتذة الجامعات، أو من إدارة الجامعة

في ظل تردي الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، ولا سيما بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، ازداد عدد ضحايا جرائم القتل وفوضي السلاح، وأصبح كل منا يسلط حد سيفه أو بندقيته صوب صدور أقرائه، أو جيرانه، أو أصدقائه، أو من يوفر له الأمن والأمان في مجتمعه، وأقصد هنا عناصر الشرطة الفلسطينية. وبلغ عدد هذه الجرائم منذ بداية عام ٢٠٠٥ حتى شهر تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، مائة وستة عشر قتيلاً، ومئات الجرحى، حسب إحصائية مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومع انتشار هذه الظاهرة، التي عاني منها الشعب الفلسطيني ولا يزال، نجد أن المؤسسات التعليمية لم تسلم من ذلك، وبالرغم من المحاولات الكثيرة من قبل السلطة للحد من هذه الظاهرة، إلا أن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل.

ويزداد الوضع سوءاً مع مرور كل ساعة وكل يوم. فقطاع غزة، شهد الكثير من الحوادث، وأغلبها كانت عشوائية... وعند مقارنة الوضع العام بالأوضاع داخل المؤسسات التعليمية نجد أنها متشابهة نوعاً ما. فالجامعات الفلسطينية أيضاً شهدت، بل وتشهد بين الحين والآخر مشاكل وأعمال عنف.

صورة من صور الانفلات الأمني

"ما حدث داخل حرم جامعة الأزهر من حوادث، سواء من قتل المحاضر الجامعي ياسر المدهون، أو الاعتداء على رئيس الجامعة، ليس هو إلا صورة من صور الانفلات الأمني داخل المجتمع الفلسطيني وخارج نطاق الجامعة".

هذا ما استهل به جمال الأيوبي، وهو طالب في قسم (إنجليزي فرنسي) في جامعة الأزهر تعليقه على ما يحدث في الجامعة. وتابع "أن جامعة الأزهر لا تختص

مدير أمن الجامعة:
نطالب بزيادة عدد الحراس، وإدارة
الجامعة ترد بالرفض

جمال الأيوبي:
أحمل كامل مسؤولية ما حدث في
جامعة الأزهر للأمن

ذاتها للأمن، نجد أن هناك أمراً يتضح أمامنا ليكشف عن جهة جديدة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية..

"من يوم نشأة جامعة الأزهر حتى الحادث الأخير لم يكن يزيد عدد أفراد الأمن في الجامعة عن خمسه أفراد، وكنا نطالب بزيادة العدد، إلا أن إدارة الجامعة كانت ترد بالرفض، فكيف لنا أن نحافظ على أمن جامعة يرتادها أكثر من تسعة آلاف شخص يومياً"، هذا ما قاله جهاد أبو موسى مدير الأمن الداخلي وخدمات الحرم الجامعي في جامعة الأزهر.

وجامعة القدس المفتوحة أيضاً

وهنا تكمن مشكله جديدة ومستول جديد عما يحصل داخل حرم جامعة الأزهر... وبالنظر لجامعة أخرى، مثل جامعة القدس المفتوحة، فهي أيضاً لم تسلم من مشاكل أو مناوشات داخل حرم الجامعة يعود سببها إلى خلاف على الإعفاءات والقروض الجامعية من جهة، واقتتال بين شباب كل منهم ينتمي لفصيل ما . على حد قول نادر حلس القائم بأعمال مجلس الطلبة في القدس المفتوحة..

جامعة ترفض استقبالنا واطلاعنا على أي مما تعانیه من مشاكل لا تخفى على المجتمع الفلسطيني. وجامعه لا يوجد بها مجلس طلبة وقوانينها موجودة على لائحتها مع وقف التنفيذ، وأخرى يقوم طبيب أسنان وطبيب نساء وولادة وغيرهم ممن ليس لهم علاقة بالتدريس، يقومون بتقييم رئيس إدارتها وهيئتها التدريسية، وما خفي كان أعظم داخل جامعاتنا الفلسطينية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، هناك رجال أمن الجامعات لم يشغلوا مناصبهم إلا لأنهم أبناء عائلة كذا وينتمون لفصيل كذا..

الكل مسؤول

السيد إياد أبو حجير، مدير مركز الديمقراطية وحل النزاعات المجتمعية، يدين كل من يحاول التخريب في المجتمع الفلسطيني، مؤكداً على أن الطلبة هم عماد مستقبل هذه الأمة والمؤسسة الصغيرة (ويقصد بها

الجامعة). ويقول: "يجب أن يتحرك الشارع الفلسطيني وأن يأخذ دوره كاملاً في التصدي لظاهرة الفلتان الأمني، وبدائية يجب أن تكون هناك خطوات لمحاربة هذا الفلتان".

ويضيف: "إن العنف داخل الجامعات ليس هو إلا عدم احترام من قبل الطلبة للقوانين الجامعية. كما وأحمل الفصائل الفلسطينية جزءاً كبيراً من المسؤولية على ما يحدث داخل الجامعات، فهي السبب في خلق حالة الصراع بين الطلاب، وتتحمل إدارة الجامعة الجزء الآخر لعدم ضبطها للقانون، ولو بالقوة ومنع ما يحدث".

التهديد مستمر

ولا تنتهي المشكلة عند هذا الحد، فهناك توقع كبير لحدوث مشاكل أخرى، والتخوف أن تكون هذه المرة أكبر، وبناتج فادحة، فلا زال الأزهر يستقبل مكالمات مجهولة تهدد بوجود قبيلة ناسفة داخل الحرم الجامعي.. ونتيجة لشعور السلطة الفلسطينية بأن الأمر يزداد سوءاً في الجامعات آثرت التدخل وفرض قوتها في الجامعة، كما يقول عمر أبو جراد مسئول الأمن المكلف من قبل مجلس الأمناء في جامعة الأزهر.

وأضاف أبو جراد: أنه "تم التحقيق في حادثة الاعتداء على رئيس الجامعة، وتمت معاينة كل من كان له يد في ذلك، وفصل بعض الطلبة من الجامعة لمدة فصلين دراسيين، وتم تشكيل مجلس أمناء جديد للجامعة برئاسة د. نبيل شعث".

أما عن اغتيال المدهون فلم يكن هناك جواب.

ثم ماذا؟!!

قوانين غير فاعلة. مجلس أمناء لا يقوم بدوره، فصائل وأحزاب، عائلات وتنظيم، هيئات تدريسية ضعيفة، رئاسة جامعية فاشلة... أمن محسوب على جهة معينة، كل ذلك وأكثر تعانیه جامعاتنا الفلسطينية ليعود البعض ويحمل المسؤولية مرة للاحتلال، ومرة للأمن، وكأن الأمن ذاته قد سلم من تلك اليد المخربة..

فساد في كل مكان، وكل يغني على ليلاه، وكل يحمل غيره المسؤولية، وكأننا لا نعلم أن الجميع منا يتحملون مسؤولية كل ذلك... ومادامنا على هذه الحال نتوقع الأسوأ... فهل هناك أسوأ من ذلك؟!! وهل نحن قادرون على وضع الحلول، أم أننا سننتظر المجلس التشريعي القادم ليقوم بحلها؟؟

مدير العلاقات العامة:
ما حدث خروج عن الأعراف والأخلاق

المعلم مثقف.. ولكن؟؟

علي خليل حمد

من السهل القول بصحة العبارة البسيطة " المعلم المثقف "؛ فالمثقف هو أي شخص يقوم بإنتاج المعرفة وتوزيعها، وبالطبع يقوم المعلم /المعلمة بتوزيع المعرفة على الطلاب والطالبات، وربما يسهم في إنتاجها أيضا.

غير أن المثقف شيء، والمثقف المطلوب شيء آخر، وكذلك المعلم شيء، والمعلم المطلوب شيء آخر؛ ولذا يستلزم الأمر المزيد من التمحيص في معالجة العبارة الأنفة الذكر، وركنيها: المعلم والمثقف.

ونبدأ أولا بالمصطلح الأكثر غموضا والأقل تحديدا وهو المثقف.

لعل أوسع تصنيفات المثقفين انتشارا، هو التصنيف الذي وضعه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، الذي قسم المثقفين إلى قسمين: المثقف التقليدي، والمثقف العضوي.

المثقف التقليدي عند غرامشي، هو الذي يرى نفسه مستقلا عن الفئة الاجتماعية المسيطرة، وكذلك يراه الجمهور، إلا أن هذا الأمر ظاهري فحسب، فهو يقوم في الواقع بدور المحافظ على الوضع الحالي... ومن أمثلة المثقفين التقليديين رجال الدين، والمعلمون، والفلاسفة، والأدباء، في غالبيتهم.

أما المثقف العضوي فهو المثقف الذي ينمو عضويا في إطار الفئة الاجتماعية المسيطرة - الحاكمة - في المجتمع، ويشكل جزءا من جهاز التفكير، والتنظيم منها.

وبمعنى أوسع، يعرف المثقف العضوي بأنه المثقف الذي يرى نفسه مرتبطا ارتباطا عضويا مع حركة أو طبقة، أو حزب، أو جمعية، أو مجموعة ما، ذات مصلحة في تغيير المشهد السياسي والاجتماعي والحالي في المجتمع:

يمكننا القول، وفقا للمعنى الأوسع للمثقف العضوي، إن المثقف المطلوب هو: المثقف العضوي الذي:

- يعي الأشكال المختلفة للاضطهاد في مجتمعه.
- يملك الإرادة والقدرة على استثمار فكره.
- يستخدم فكره للدفاع عن المظلومين والمضطهدين.

كما أن المعلم المطلوب هو الذي:

- يدرك علاقات القوة التي يتضمنها الخطاب/ النص وكيفية استثمارها.
- يمكن المتعلمين من التفكير، والدرس، والحكم - أو التأثير في الحكم.
- يستخدم قدراته الفكرية لرفع الاضطهاد، وتأييد المظلومين بوجه عام، وفي نطاق التربية والتعليم بوجه خاص.

خصائص التعليم

تختلف عملية التعليم عند المعلم المثقف عنها في حالة المعلم التقليدي؛

• ففي حين يرى المعلم التقليدي في النص/ الخطاب شيئا قائما بذاته، ويركز على الجوانب الشكلية فيه، يرى المعلم التقليدي للنص/ الخطاب دورا اجتماعيا مرتبطا بعلاقات القوة في المجتمع، وهو يميز خصائص هذا الدور ويقيمه من المنظور الإنساني، ويوظفه من خلال وعيه النقدي توظيفا إيجابيا لمصلحة الجميع.

• لا يقصر المعلم المثقف اهتمامه على الكتاب، وموضوع التدريس، وأساليب التدريس وحدها، برغم أهميتها جميعا، بل يهتم بالقدر نفسه ببناء شخصية الطالب الذهنية، والجسدية، والنفسية، والاجتماعية، ويساعده في تعلم كيف يفكر، وكيف يدرس، وكيف يحكم، أو يؤثر فيمن يحكم، وفيما حوله، في منحى التغيير الإيجابي.

• المعلم المثقف يصنع الوعي النقدي- المطور من خلال التفاعل والنقد الذاتي المستمر- عنده وعند من معه في الوسط التعليمي بوجه خاص؛ وهو يخلق معرفة جديدة من خلال التعاون، والتحالف، وممارسة النشاط العملي من أجل تحقيق تمكين أكبر لنفسه، ومن يتصل بهم، ومن يدافع عن حقوقهم.

• يعمل المعلم المثقف على حل المشكلات التربوية والاجتماعية فكريا وعمليا، من خلال التعاون

جريمة شائعة ومحكمة تعليمية ضعيفة

رشا أبو جلال

إن أئمن ما تملك الأوطان هو الإنسان، فهو سر تقدمها وحضارتها.

فما بالك إذا كان هذا الإنسان متفوقا، أليس هو ورقة رابحة؟؟ ورقما مميزاً؟؟ يجب العناية به ليحقق مزيداً من النجاح والتقدم.

فالسؤال الذي يطرح نفسه كيف يتفوق هذا الإنسان؟؟

في ظل هذا الوضع المزري الذي يواجهه هذا الطالب على حد سواء، خاصة ذلك الغول الذي نغص وأثار حفيظتنا أتريدون معرفته!!

سأجيبكم ولن أطيل عليكم، إنه قاب قوسين أو أدنى ليصبح روتيناً يومياً يلحظه ويشاهده المواطن الذي يعتبر الطالب جزء منه، إنه "الفلتات الأمني" .. فإلي متى؟؟

تحرر الفلسطينيون من بطش و سطوة الاحتلال الإسرائيلي حتى فتحت أمامهم بوابات حصون العقل والأخلاق والقيم أمام شيطان الجهل والاستكبار بالسلاح بأيديهم دون أن يجبرهم على ذلك أحد. فكأنهم استبدلوا احتلالاً عسكرياً باحتلال أفضع وأقسى!!

فالأول لم يقدر على إلغاء الشخصية الوطنية... ولكن الثاني إذا استمرت فصوله ومناخاته (الفوضى والفلتان) فإنه لن يبقى على أثر منها؟؟!!

كيف نشأ هذا المرض؟؟

إنه التضخم في الشخصية الفردية والجماعية والوطنية حتى تهيأ لكل فرد منا أنه إمبراطور بلا منازع، ولديه القدرة على إفناء الآخر لمجرد الاختلاف بوجهة نظر، فما بالكم إذا كان الأمر يتعلق بفض القانون عليه، كما أرادت إدارة جامعة الأزهر (على خلفية الاعتداء عليها سابقاً) أن تفضل.

والحوار، والانخراط المباشر مع الطلبة والزملاء في مختلف السياقات التربوية؛ كما أنه يعمل مع الآخرين بمهاجمة الامتيازات، والفقير، والظلم، وبخاصة في المواقع المباشرة التي يوجد فيها.

معيقات التعليم

أول هذه المعوقات هي (المنهاج) المحكمة المطبقة التي تحيط بالمعلم، من كل الاتجاهات: من السلطة، والإدارة، وجهاز التفيتيش، وأولياء الأمور، والطلبة، وغيرهم، ممن تم "تطبيعهم" لمهاجمة كل من ينتقد الوضع الاجتماعي، من قريب أو بعيد.

بيد أن أسوأ المعوقات جميعاً، يكمن لدى المعلم نفسه، ويتمثل ذلك في (عدم نموه المعرفي) و (إحجامه عن التفاعل) مع المجتمع والقضايا، أو القيام بذلك، ولكن دون اتباع الأسلوب الملائم.

التعليم مسؤولة

التعليم مسؤولة كبيرة متعددة الجوانب: فهو مسؤولة إزاء المجتمع: إذ يمكن أن يقصر المعلم / المعلمة نشاطه التعليمي على نقل المعارف بما يخلد الوضع القائم لصالح الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة، وقد يوجه نشاطه التعليمي لتنمية شخصية المتعلم / المتعلمة بأبعادها المختلفة: المعرفي، والنفسي، والاجتماعي، ولتجسيد القيم الإنسانية وتنمية المجتمع بما يراعي مصلحة الفقراء، والمهمشين، والمضطهدين.

والتعليم مسؤولة إزاء الأسرة؛ إذ ينبغي ألا ننسى أن الوالدين هما المعلمان الأولان، وأنهما يواجهان الخيار الصعب الذي يواجهه المعلم إزاء تلاميذه، فقد يعلمان أولادهما تقبل الاستكانة وتقبل الظلم في المجتمع، والسلوك الأناني، والمعرفة التلقينية، وقد يعلمانهم قيم العدل، والمساواة، والحرية، والإبداع.

والتعليم، أخيراً وليس آخراً، مسؤولة إزاء النفس؛ وذلك في خيارها الصعب بين الجمود والإبداع، وبين الفكر المحنط والوعي النقدي، وبين قيم العبودية والقيم الإنسانية، وذلك ما نسميه الوجدان أو الضمير... وهنا نذكر قول غرامشي المأثورة: بداية الفكر النقدي هي.... وعي المرء بحقيقة ذاته.

والانحطاط الأخلاقي، والتنافس الغامض الأهداف والعنجهية ألا وطنية!!

والسؤال الثاني أو الثالث الذي يحتاج إلى إجابة تثلج صدورنا وتوقظنا من غفلة لا نعرف مثيلاً لها، ألا وهو: "متى كان الانتماء السياسي طريقاً لكسب الرزق، أو الحرمان منه، كما حدث لكثير من معلمي المدارس.

وجدير بنا أن نذكر أن مفكري الغرب في التاريخ المعاصر . وتعد أفكارهم استمراراً لبعض أفكار عصر النهضة الأوربية . أنهم رأوا أنه بقدر ما يتمتع الإنسان بالحرية تبرز قدرته على الإبداع والانجاز والابتكار، بخلاف ما إذا خضع للعبودية والاستبداد. وقد رأوا أن أهم عائق يقف بين الإنسان وحرية هو تعلقه بأوهام الغيب.

وأخيراً أقول إلى كل صاحب همة وطموح.. إلى من يريد النجاح في الدنيا والآخرة، إلى كل مبدع وموهوب أقول: هيا إلى المجد يا ابن المجد، أقبل إلى المعالي واهجر الكرى، فارق الكسل واصعد سلم الإبداع ترق في درج الكمال..

ولا تضق ذرعاً بالحن، فإنها تصقل الرجال، وتقدح العقل وتشعل الهمم.

فالقطرة مع القطرة نهر، والدرهم مع الدرهم مال، والورقة مع الورقة كتاب، والساعة مع الساعة عمر.. فلا بد للنجاح أن يكون قوي الملاحظة دائم التركيز حافظاً للوقت طموحاً إلى المعالي. فإذا كانت النفوس كباراً.. تعبت في مرادها الأجسام.

أخوتي وأخواتي فهي دعوات منا لشحن الهمم وصقل العقول للتقدم نحو علم نافع يستفاد منه، فمن ليس له ماض ليس له حاضر، فلنستكمل خطى ودروب علمائنا المسلمين القدامى حتى نصل لما نريد أن نصل إليه. فلا نريد أن نكون مثل الألواف المؤلفة التي ارتضت الانطواء على نفسها في زاوية من زوايا الحياة عاشت لنفسها فقط. فالإنسان قد يعيش سعيداً لكنه يعيش صغيراً، ويموت صغيراً، فيخرج من زاويته هذه إلى قبره دون أن ينعج مجتمعه أو دينه.

والسلام ختام،،،

لكن هؤلاء المحسوبين على المجتمع طغوا وأحرقوا ويا ويل أمة تسكت على مجرمين بحق العلم والمعلمين ومنابر وصروح التعليم!!

ماذا لو قلنا أن الأجهزة الأمنية مخترقة من قوى وأجهزة استخبارات معادية للمشروع الوطني، كما أن قيم الرجولة والنبيل والشجاعة واحترام العلم والمعلمين أصبحت مهلهلة، لأنه لا يمكن أن نصدق أن جامعة السلطة الوطنية تحدث فيها هذه الأفعال كردات فعل، أو كتداعيات غضب أو بلطجة وحسب.. إنها مؤامرة على الطالب والإنسان الفلسطيني.. إنه الوباء الذي إذا استفحل، ولن تنفع معه عقاقير العالم كله.. لأن انهيار أخلاقنا، مع ضغوط الزمان، وعصر الإنسان سيجعلنا مادة قابلة للحرق فقط كالبتروول مثلاً معاذ الله!!

هل سيتم طي ملف الجريمة ضد العلم والمعرفة الإنسانية ليوضع على رف الملفات المغبرة، والتي لم يحدث مثيلها في العصور الغابرة، ولا في البلدان التي يتلقى الناس فيها العلم على تراب تثير الرياح غباره!!

فوا الله إن الكلمات حارت وأصبحت غير مجدوية لأننا نكتب ونعبر عما يجول بخواطرنا دون أن نغير ذلك الواقع المرير الذي نعيشه، فالمدرسة، أو الجامعة، أو المؤسسات العلمية، على حد سواء، أصبحت مباحة لمن تسول له نفسه أي خاطرة أو مصلحة عليا بالنسبة له..

إلى متى هذا الاحتضار الطويل!! فإلى متى هذا الاحتضار الطويل أمام عيوننا ونحن نقف عاجزين عن الحراك كأننا أكوام من الرمال ليس إلا "الله أكبر".

كان الفلسطيني من أشهر أبناء الأرض رغبة في التعليم وبحنا عن جامعة يستطيع أن يتعلم فيها، وليس هناك جامعة في العالم من استراليا إلى فيتنام، ومن أمريكا إلى روسيا في الشرق والغرب والشمال والجنوب، إلا وذهب إليها الإنسان الفلسطيني لكي يتعلم حتى استطاع شعبنا أن يبني جامعة الأزهر فوق أرض الوطن، يستطيع أن يصل إليها من بيت حانون إلى رفح ماشياً على قدميه إذا تعذر الأمر، ثم نسمح لأحد بعد ذلك . مهما كان . أن يهدمها أمام عيوننا بمعاول الحقد،

قرارات جامعية قصيرة المدى إلى متى؟؟؟

مؤيد فودة

نقطة وهي بأن هناك أسلحة بيضاء يحملها الطلبة وأيضاً رأيتها بعيني مثل "المطوى".

ولكن السؤال:

أين القرارات التي منعت دخول السلاح داخل حرم الجامعة؟؟ وأين القرارات التي تمنع دخول طلاب من خارج الجامعة داخل أسوارها ببطاقات غير بطاقتهم، وأحياناً بدون بطاقات جامعية.

لا استغرب ولا تعجب!! فالقرارات القصيرة المدى تعودنا عليها، فسرعان ما تذهب أدراج الرياح هباءً منثوراً.

عفواً إن الحديث هنا ليس فقط أخص به جامعة الأزهر، وإنما أيضاً جامعات فلسطين، والتي منها جامعة الأقصى بغزة، والتي خرجت إدارة الجامعة أيضاً قبل مدة قصيرة، بقرار قامت به بتحذير الطلبة الذين يفتعلون مشاكل داخل الجامعة، بعد مشاكل الانتخابات. وهناك قرار أيضاً وهو عدم دخول الطلاب في دوام أيام الطالبات، لأن ذلك يسبب حدوث المشادات، ربما بشكل شبه يومي بين حرس الجامعة والشباب الذين يدخلون عنوة وبالرغم من قرارات الجامعة، فإن العديد منهم ينجح في الدخول بأساليب شتى وتحت ذرائع قد تكون واهية .

وهنا نتساءل؟؟

هل ستطبق هذه القرارات وغيرها؟

بالطبع نأمل في ذلك لأنه أمر يهمنى نحن كطلبة في الحفاظ على جامعتنا، وعلى استمرارية المسيرة التعليمية، وتدعيم حقوق الطلبة. وفي النهاية نرجو من إدارة الجامعات زيادة مدى الصلاحية للقرارات التي تتخذها داخل أسوار الجامعات، وأن تطبق في جميع مؤسساتنا التعليمية لأن تطبيقها سيؤدي للقضاء على الفوضى والإنفلات داخل مؤسساتنا التعليمية، ويجب علينا، نحن الطلاب، أن نحترم قراراتنا وتعليمنا، وأن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الجامعات، وذلك للمصلحة العامة للطلبة والتعليم الجامعي..

فيبقى السؤال..

إلى متى سيظل القلم مشتاقاً لكتابة مشاكلنا التعليمية الجامعية؟؟

كلنا نتمنى أن تكون جامعاتنا أحسن جامعات الوطن العربي، بل العالم بأكمله، جامعات يسودها النظام والإنضباط وحياء جامعية أفضل. وهذا حق من حقوق الطالب، ولكن الذي لا نتمناه، هو أن تكون جامعتنا مصدر المشاكل للمجتمع الذي نعيش فيه وللمسيرة التعليمية بشكل خاص. فالجميع يعي ما يحصل في جامعتنا من انحدار قيمي وأمني، وتحصيل أكاديمي جيد لكثير من الطلبة.

للأسف، كلكم تعرفون ما حصل في جامعة الأزهر عندما دخل بعض الطلبة الذين يهدفون لتخريب المسيرة التعليمية، وقاموا بالاعتداء على الرئيس بشكل غير أخلاقي، وبناءً على ذلك فقدت الدراسة جاليسيها من الطلاب والعاملين، بعد تعليق الدوام الذي استمر خمسة وثلاثين يوماً متواصلات. وبناءً على ذلك، خرجت القوانين والقرارات الصارمة والتي نحترمها كيفما كانت، لأنها تحافظ على النظام والأمن والأمان داخل الجامعة. ولكن الذي نشهده دائماً: بأن هذه القرارات تكون بمثابة أمر عابر، تلاحظ لمدة بسيطة، وتطبق فقط لفترة من الفترات، وتعود الأمور وكأن شيئاً لم يحدث. فعندما قامت إدارة الجامعة ومجلس الأمناء الجديد بزيادة عدد حراس الأمن ونحن سعداء بذلك، ولكن حسب القرارات فإن الطالب الذي يدخل، هو من طلاب الجامعة، ويجب إبراز بطاقته الجامعية، فهذا الأمر قد استمر أسبوعين بشكل شديد للغاية، والآن قد أصبح يطبق بشكل ضعيف للغاية؛ لماذا؟؟ هل لأن القضية فقدت صلاحياتها وأصبحت قضية رئيس الجامعة في ملف النسيان.

ولللأسف أيضاً، فإنه يحدث في الوقت الحالي، تسرب قليل لبعض الأسلحة داخل الحرم الجامعي دون علم الأمن. ولا أريد أن أذكر أسماء فقد رأيت السلاح معهم بنفسني، وذلك للمصلحة العامة، لأنني لا أريد أن أسبب أية مشاكل، في مقالي هذا لا لنفسي، ولا للطلبة الذين يحرصون على سير العملية التعليمية، علماً بأن السلاح من نوع "قنبلة" ورأيتها مع طالب في الجامعة يدرس في إحدى كلياتها. وهذا الحديث كان يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٥/١١/٤ أي بعد الحادثة، ويعد التشديدات الأمنية داخل الحرم الجامعي، والتي أصبحت هذه التشديدات قرارات على ورق أبيض وضع في ملف الإهمال والتخاذل. وأريد أن أوضح

إلى أين سنصل في نهاية الدرب؟؟؟ ومتى سنصل؟؟؟

شربين أبو سلطان

لشرح كل المنهج المقرر لهذا الفصل، والإسراع في شرح المادة. نحن لا ننكر أن سبب تعليق الدوام كان من قبلنا نحن كطلاب، ولكننا كنا نتطلع إلى أن يقوم أساتذتنا الأفاضل بتعويضنا عن ما فاتنا من وقت، لا أن يقيموا وزناً للوقت على حساب حقوقنا الأكاديمية والتعليمية.

وننتقل إلى نقطة أخرى حيث أننا قد سمعنا منذ فترة أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد خصصت مساحة من الأرض لتوسيع مباني الجامعة، لكننا لم نر شيئاً منذ ذلك الحين، بينما بقية الجامعات تعمل على التوسع والتجديد لمبانيها والحفاظ على سلامتها وأرضها بخلاف جامعتنا، جامعة الأزهر.

للأسف، فالكل يبحث عن نفسه، وعن مصلحته، ولا يفكر إلا في أن يستولي ويتولى المناصب العليا والجلوس على الكراسي، كما لو كانت دولة حاكمية ويتسابق من فيها في الجلوس على عرش الحاكم ليكون هو القوي، وهو الأكبر بين كل الناس، ولا يفكر بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الطالب في ظل البطالة وقلة الإعانات.

إن الطالب قد يلجأ لأساليب غير شرعية لتأمين الرسوم الجامعية، مع العلم أن بعض دول العالم يكون التعليم عندها مجاناً ويمكن أن تكون الرسوم رمزية. ويكون التعليم والمناهج أقوى بكثير من تعليمنا ومناهجنا، فبسبب الصعوبات والعراقيل التي يتعرض لها الطالب الفلسطيني تجعله غير متردد في أن يترك الحياة الدراسية، وجعل المجتمع الفلسطيني مجتمعاً متخلفاً وجاهلاً بسبب هذه الصعوبات التي يواجهها، ومنها مثلاً غلاء تكلفة التعليم مع أن أكثر نسبة من الشباب المتعلم في فلسطين.

في النهاية نقول إلى متى؟ إلى متى؟ إلى متى؟؟؟ ومتى ستصبح جامعتنا بدلاً من شركات استثمارية إلى جامعات تعليمية أكاديمية؟؟ وفي الختام تأمل من الله أن يوقظ أصحاب الضمائر الحية لمساعدة طلاب وطالبات جامعتنا الحبيبة والتي تبحث عن طاقم من الناس المخلصين لينقذوها وتعود جامعات بمعنى الكلمة.

مع الختام نرجو الأمل..

ها نحن اليوم على أبواب الامتحانات، نهاية الفصل الدراسي في جامعتنا "جامعة الأزهر"؛ ونحن نعاني من الكثير من المشكلات، ومن ضمن هذه المشكلات مشكلة المنح والقروض والمساعدات التي لا تنتهي مع نهاية الفصل الدراسي، حيث أن الكثير من الطلبة لم يدفعوا الرسوم الجامعية في نهاية الفصل بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها في بلادنا، والتي منها البطالة المنتشرة بكثرة بين فئات المجتمع الفلسطيني الصامد فوق أرضه، وإغلاق المعابر.

سمعنا أن إدارة جامعتنا قد قامت بإلغاء المنح وتقليل نسبة القروض، وقررت أيضاً فصل أكثر من ٣٠٠٠ طالب بحجة تدني مستواهم التعليمي، هذا بدلاً من تنمية القدرات وغرس حب التعلم والاجتهاد والتقدم إلى الأمام. ولذلك قررت مجموعة من الطلبة بأخذ جزء من حقوقهم من الجامعة، ولكن هؤلاء الطلبة دعموا قانون الغاب، وهو أخذ الحق بالقوة، وبغياب القانون، وبإهمجية المعروفة حالياً بدلاً من التفكير والتصرف بعقلانية ومنطقية، لجأوا إلى العنف والضرب وقاموا بالتهجم على مكتب رئيس الجامعة والاعتداء على بعض مكاتب الموظفين والأساتذة، مما أدى إلى تعليق الدراسة فوراً لمدة تقدر بحوالي أربعين يوماً، فقدنا فيها الدراسة والسمعة. وبعد عودتنا إلى الدراسة واجهنا الكثير من المشكلات، سواء من رجال الأمن الذين زادت أعدادهم، أو مع أساتذة الجامعة الفاضلين.

فمشاكلنا مع رجال الأمن أنه قد تم تحديد الدخول إلى عمادة القبول والتسجيل بوقت محدد للطالبات وللطلبة لدخول الكليات. وحصل ذات مرة أنني كنت أنا وبعض من زميلاتي في العمادة، وبخاصة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكان يوماً المخصص للطالبات قد شارف على الانتهاء، فإذا بأحد رجال الأمن قام باقتحام المكان بطريقة غير لائقة وهمجية، وقام بالصراخ على إحدى الطالبات عندما كانت تريد إمضاء بعض الأوراق، ولكنه منعها من ذلك، ولم يقبل بأن يقوم بإمضاء الأوراق بنفسه، بل رد عليها بالإهانة والصراخ، فهذا لم يكن بالأمن بل كان عنفاً اجتماعياً لا غير، وهو نفسه العنف الموجود في باقي فئات شعبنا الفلسطيني، الذي صار لا يعرف غير تلك الطريقة في التعامل مع الغير.

والمشكلة الثانية وهي مع معلمينا بسبب تأخر الوقت

لماذا الانتماء الحزبي داخل جامعاتنا فرض قوة؟؟

معتز صافي

صراع الأحزاب

نريد أن ندرس ونعيش حياة جامعة بعيداً عن الأحزاب، فنحن نحب أن نكون أحراراً، ولا نريد أن نكون ونعتقد إلا بما نشاء. فلماذا يحدث ذلك!!؟

هذا ما قاله لي بعض الطلبة، هنا أنطلق لساني قاتلاً: حقا لا أعرف!! ولكن الذي أعرفه هو بأن صراع الأحزاب داخل جامعاتنا أغلق العيون عن البصر وأصبحنا لا نبحث عن مصلحة الطلبة بقدر ما نبحث عن مصلحة الحزب داخل جامعاتنا ومؤسساتنا وكأننا نودع العلم والثقافة.

ولكن إذا أردنا أن نتحدث عن عنوان مقالي من منظور الديمقراطية، فحسب اعتقادي بأن ما يحدث داخل مؤسساتنا وجامعاتنا من فرض قوة للانتماء، والتضييق على الحريات، يكون ذلك مناقضاً لمبدأ الديمقراطية في مفهومها الصحيح، لأن من الديمقراطية حرية اختيار الفرد لما يريد ويؤيده دون ضغط أو تهديد. واقصد هنا الحرية المحدودة وليست المطلقة. ولكن المشكلة أن الحرية المحدودة ليس لها وجود، والتي منها على الأقل حرية التعبير عن الرأي، سواء برفض هذا الرأي أو قبوله، وليس إجبار الشخص على شيء غير مقتنع به. بمعنى أوضح يجب أن يكون الانتماء للحزب باختيار الفرد أو الطالب بشكل خاص بناءً على رؤيته الخاصة وقناعته بهذا الحزب من حيث أيدلوجية وأهداف وإيجابيات وقواعد وقوانين هذا الحزب، وليس إجباره على ذلك دون معرفته بهذا الحزب أو بتهديده أو عدم رضائه أو دخوله بهذا الحزب داخل الجامعة من أجل مصلحة شخصية يحصل عليها، وهو في نفس الوقت يكره ذلك الحزب. وهنا نشير بأن الطالب الذي يمنع من حرية الاختيار والتعبير عن الرأي. بدون قناعته وتفكيره. فإن ذلك يعد كارثة من الكوارث.

إن الضغوط التي تمارسها بعض إدارات الجامعات على طلبتها في هذا المضمار تدفع الطلبة للهروب من جامعاتهم والالتحاق بالجامعات الأخرى، على الرغم من أنهم قد أمضوا العديد من الفصول والساعات داخل جامعاتهم، وذلك بحثاً عن حياتهم الجامعية التي تكفل

أصبحت جامعاتنا حزبية أكثر منها تعليمية وأكاديمية. هذه حقيقة مرة يجب أن نعترف بها، وهذا شيء نعتقد أنه مرفوض وغير مقبول تماماً، سواء من قبل الطلبة أنفسهم، أو من قبل غيرهم من المجتمع على حد سواء.

إن طغيان الحزبية بذلك القدر الكبير داخل الجامعات الفلسطينية يجعلها في صراع مستمر، وليس في تنافس شريف. ولا شك أن هذا الصراع سيؤدي إلى خلق الانفلات الأمني والاحتكام إلى السلاح في حل النزاعات، ويخلق أيضاً حالة من الفوضى وعدم الانضباط، وإلى ضياع حقوق الطلبة وتجاهلها.

ويحكم كوني طالباً جامعياً، فمن وجهة نظري أقول بأنني لا لأريد، ولا أطالب بمقائلي هذه، أن تكون جامعاتنا خالية من الحزبية، ولكننا بحاجة إلى التنافس الذي يهدف لخدمة الطلبة، ويصب في مصلحتهم، ويحافظ على المصلحة العامة، وليس على مصلحة الحزب، أو المصلحة الشخصية لخدمة فلان ابن فلان. إن الشيء الذي نعتبره سيئاً وسلبياً ولا نتمناه هو أن يصبح انتماؤنا لأي حزب من هذه الأحزاب فرض قوة، وورقة ضغط على حريتنا الشخصية والأكاديمية داخل جامعاتنا، من أجل أن أكون وأنتمي لهذا الحزب أو ذاك لحل المشكلات التي تواجهنا.

فعندما أفقد حقوقي، وأجد صعوبة في الحصول على المساعدات الدراسية داخل الجامعة، إذا لم أنتمي للحزب الطاعني داخل هذه الجامعة، تصبح حياتي الجامعية ومسيرتي التعليمية في خطر، بل ومستقبلي أيضاً سيكون في خطر. عفوا دعوني واسمحوا لي أن أذكر بعض ما يحدث في جامعات غزة، ومنها الجامعة الإسلامية، والتي لها كل احترام وتقدير، ولكن هذه الجامعة اتبعت أسلوب فرض القوة للانتماء الحزبي، وذلك بملاحقة الطلبة والضغط عليهم ليكونوا أبناء حزب معين، ولا يهم هنا قناعة الطالب وتفكيره ورأيه بهذا الحزب، فالأهم هنا أن يكون الطالب من أبناء الحزب، وبعدها يشكلون الطالب كيفما يريدون، وكأن الطالب لهبة تشكل وتفصل حسب المقاس. لماذا!!؟؟ إن هذه الجامعة تعد ديمقراطية، فأين هي الديمقراطية، ولماذا الانتماء فرض قوة وكأنه حق وواجب على الطلبة إن ينتموا بالقوة إلى حزب بعينه، أو أي حزب آخر؟؟

التميز في إعطاء المساعدات والمنح الدراسية بعيداً عن المحسوبية والواسطة (فلا فرق بين عربي ولا عجمي إلا بالتقوى).

فكلنا أبناء آدم وحواء. وكلنا أبناء وطن واحد نسعى ليكون محرراً من القيود حتى يصبح أشرف وأحسن الأوطان وأطهرها، فالإسلام يرفض بشده أن نفرق بين بعضنا البعض، فيجب أن ننصف في توزيع هذه المساعدات، وأن نوصلها إلى مستحقيها، وحتى نزيل السؤال المنقوش في ذهن كل طالبة وطالب في جامعتنا، ألا وهو: لماذا الإعفاءات والمنح الدراسية قائمة على المحسوبية والواسطة وأصبحت ورقة ضغط على الطلبة؟؟

فدعونا نتعلم بعيداً عن المشاكل والمواضيع التي تعرقل دراستنا وتحصيلنا الدراسي. ألا يكفي ما استعمله الاحتمال من تدمير وقتل وتشريد وحصار واغتيال واعتقال.

فلماذا المحسوبية والواسطة لفئة معينة؟؟

بهذا السؤال نختم ونترك ألف علامة استفهام ونحن على يقين بأن الإجابة صعبة لأن هذا السؤال غير مقرر في مناهج التعليم، ولا في حياة الناس الفقيرة والضعيفة التي لا حول لها ولا قوة

لهم الحرية الشخصية والأكاديمية، مبتعدين عن تقيد هذه الحريات، ومبتعدين عن فرض القوة، سواء للانتماء، أو فرض قوة العضلات مبتعدين ليعلنوا على الملأ، وباللغة العامية كلمة (قلة التعليم) سواء هنا أو هناك. إن هذا ما حصل مع بعض طلبة الجامعة الإسلامية، والتي منها طالبة وطالب قد انتقلوا واحد منهم إلى جامعة الأزهر والآخر إلى جامعة الأقصى، علماً بأنهم قد أمضوا سنة دراسية.

لا فرق إلا بالتقوى

لا أريد أن أفصل الموضوع لأن جزيئاته طويلة، ولا أود أن أطيل عليكم، ولكن أتمنى في نهاية المقال أن تصبح جامعتنا تعليمية وتربوية وأكاديمية أكثر منها حزبية. فنحن من ناداي، كوننا طلاب، باستقلالية جامعاتنا حتى تكون منتظمة ويسودها الهدوء والجمال، لأن استقلالية الجامعات تهدف لبناء صرح تعليمي سليم يحافظ ويحقق المصالح العامة الموضوعية للطلبة وليس المصالح الفردية أو الذاتية الشخصية، ويمنع التدخلات الخارجية، والتي تسبب إلى هدر الدماء، وهدر المرحلة الدراسية معاً. ونتمنى أيضاً بأن يكون انتماؤنا للحزب داخل جامعاتنا بحرية الاختيار، وليس بأسلوب الإكراه، فكل واحد منا له وجهة نظر، له ما يحب، وله ما يكره. وكما نرجو من إدارة جامعاتنا ومجالس الطلبة فيها عدم



هل يمكن لأفلاطون أن يعيد أمجاد المدينة الفاضلة؟!

هاني أحمد جودة

وضعها لا بد أن تهيأ له الأجواء الأخلاقية أولاً.

فماذا عن مصير كل من المدرس والطالب في مدينة أفلاطون التي تحدث عنها وعن أخلاق أهلها؟! فمن سيكون المنفي من المدينة المدرس أم الطالب؟!

وفي حادثة أخرى لا تقل عن الحادثة السابقة خطورة، ويكون الطلاب هم الضحية في كل الأحوال. مدرسة في المرحلة الإعدادية تأتي بطفلها الذي لا يتجاوز أعوامه الثلاثة إلى المدرسة وتدخله الفصل الذي تدرس به وتجلسه على كرسيها وهي تشرح، وكلما أحدث شغبا تركت الشرح واتجهت إليه تلاعبه قليلاً، ومن ثم ترجع لتكمل شرح درسها. وفي حالة قيام طفلها بالبكاء تطلب من إحدى الطالبات في الفصل أن تلاعبه خارج القاعة الدراسية، فهل الطالبة التي خرجت قد نالت حقها في سماع وفهم درسها كباقي زميلاتها في الفصل؟! ولماذا تحمل المدرسة عبئ ملاءة الطفل وإسكاته من البكاء على الطالبة؟! وهل يعتبر ذلك هو نشر الرسالة التعليمية بشكلها الصحيح والسليم كما ينبغي أم أنها امتداد للتمدن والحضارة الحديثة؟

أيتحقق حلم أفلاطون في إعادة أمجاد مدينته في عصر المعلومات والتكنولوجيا والسرعة والانحطاط الخلقي الغريب الذي تشهده المجتمعات الغربية والذي بدأ يتسرب لمجتمعاتنا عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وغيرها من طرق التوصيل المختلفة.

ويبقى السؤال هو: ما الذي حدث لمؤسساتنا التعليمية وهيئاتها التدريسية لكي نصل بتلاميذنا إلى شفا جرف هاو مع تجاهل المهمة الأساسية السامية التي من أجلها أنشأنا المدارس؛ وهي التربية والتعليم؟! ومن المسئول عن محاسبة أو مراقبة هذه الأعمال الشاذة عن عاداتنا وتقاليدنا وثقافتنا التي تحدثت في مؤسساتنا التعليمية على وجه الخصوص؟

فينبغي علينا، كل من موقعه أن نبادر بإصلاح مجتمعنا وتأهيله أخلاقياً، والمحافظة عليه من الشوائب التي تتسرب في داخله. فهذا نداء لكل صاحب ضمير حي غيور على ارتقاء مجتمعنا ووطنه فلسطين (الحضارة والتاريخ) والاهتمام المستمر والمتابع لأجيالنا الناشئة والشابة لأنها أعلى ما نملك، ومنها النجاح الحقيقي، لتكون مساهمة منا لإعادة أمجاد المدينة الفاضلة التي تحدث عنها أفلاطون قبل ثلاثة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام..

تملكتني الغرابة الشديدة عند قيامي بزيارة لإحدى المدارس الابتدائية شمالي قطاع غزة عندما شاهدت أحد المدرسين يبصق في وجه طالب، ويشتمه بكل غلظة غير معهودة من مربي الأجيال، والذين من واجبهم الموكل إليهم التربية، ومن ثم التعليم. هكذا سميت وزارتهم (التربية والتعليم) فقدمت التربية على التعليم لقول الشاعر:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت:
فإن هم ذهب أخلاقهم ذهبوا

لم أر مثل هذه الحادثة قط. أيعقل أن يقوم مدرس بفعل كهذا؟! رغم أن المهمة السامية للمدرس هي غرس المبادئ الطيبة، والتعاليم الخالدة في ذهن طالبه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وفي مرحلة الابتدائية، حيث يكون الطالب أكثر إقبالاً على الفهم والاستيعاب من المراحل التي تليها. وفي هذه المرحلة تتجلى المواقف التربوية حيث يتصنع المربون مواقف معينة لتوصيلها بشكل سليم وترسيخها في ذهن الناشئ. وتظهر هنا القدوة حيث يتخذ الناشئ، إما الأب أو المدرس أو أحد الكبار، قدوة له فيما يقوم به من سلوك وتصرفات فيقلده ويسلك مثل سلوكه. وإذا حدث هنا تضارب في المعاملة من الأطراف المؤثرة في حياته يحدث خلل في تصرف الناشئ نفسه، قد تبعده عن المعايير التي يرسمها مجتمعه، وهو أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر باختلاف ثقافته وحضارته. وإذا تطرقنا للحديث عن الأبعاد التي دفعت المدرس لإتياع هذا الأسلوب من التعامل نجد أن العنف المحيط بالمدرس، سواء في أسرته أو مجتمعه هو السبب الرئيس في ذلك.

أَيكون الطالب الضحية؟! الحالة النفسية للمدرس تنعكس تماماً على تلاميذه في الفصل، فإذا أجرينا مقارنة سريعة بين نموذجين من المدرسين؛ مدرس ينعم بالاستقرار وهدوء البال وآخر تحيط به المشاكل الأسرية والمجتمعية وتقيده، الأول سيكون سلساً في تعامله قادراً على توصيل المعلومات لطالبه بطرق تربوية حديثة، والآخر سيعكس عنف أسرته ومجتمعه في الفصل الذي يدرس فيه، وفي تعاملاته الخارجية، فلماذا نحمل الطالب انعكاسات العنف؟!

المدينة الفاضلة التي ستكون على درجة من الأخلاق لا تصلح أن تقام في مجتمع بدأت بذور الانهيار تغرس في داخله، وحتى يتمكن الفيلسوف اليوناني الكبير أفلاطون، تلميذ سقراط، من بناء مدينته الفاضلة على الأسس التي

من راقب الناس مات هما..

محمد رشاد ثابت

من راقب الناس مات هما..

أصبحت هذه العبارة حكمة لمصلحة شخصية..

أقول كما يقول الشاعر: (سيبهم لا تلوم عليهم؛ ولا تعاتبهم سيبهم)..

نسمعها ولكن بلون آخر، لون كألوان الخريف لا براعم ولا ورود، نسمعها من قيادات الكراسي، كراسي كألوان الكراسيس القديمة السوداء، مثالا على ذلك..

لا دع هؤلاء فهم من كبار القوم مثلنا.. وقف أنت.. دعه إنه من أبنائي ومحسوبيتي هو مثل أنا فاتركوه.. أما ذاك فانقلوه أو افصلوه..

وها نحن نعود لنسأل سؤالاً ملت ألسنتنا من تكراره، أين الرقابة على أهل الرقابة؟؟

هل هناك أناسٌ أعلى من أناسٍ، أم كلهم كأسنان المشط الجديد؟!

أين دور المؤسسات الحكومية ودور الوزارات في دور الرقابة الصارمة والفعالة في تنظيم مؤسساتها التعليمية حرصا على تعليمها ابتداءً من المدارس، مروراً بالمعاهد، فالجامعات الخاصة، ووصولاً إلى الجامعات الحكومية؟؟ ومن يتحمل المسؤولية وينظر بعين مخلصه لما يحدث في جامعاتنا التي تشتاق إلى الرقابة؟؟

نحن نرى ما لا نراه جامعات الدول الأخرى؛ هي جامعات كورود الربيع لا أجمل ولا أبهى ولا تمل العين من النظر إليها. وبصوت رهيف أضحك الآن محترفا مقارنة بجامعاتنا التي هي كأسماء الأشجار، ولكن بلا أوراق ولا فروع.. فلننظر ماذا يحدث هنا وما يحدث هناك؟ هنا جامعات بلا إدارة، بلا قوانين جازمة تفرض السيادة بقوة القانون، تحاكم القوي قبل الضعيف، وتنصر الضعيف من ظلم القوي. أين نحن من هذه الطريق؟

أين قوانين الجامعة التي يصدرونها من أجل خدمة الجامعة وطلابها وحرصا على أمنها وسلامتها؟ نرى هنا قرارا جديداً وقانونا ساري المفعول من إدارة الجامعة والسؤال هنا؟؟

هل سيستمر هذا القانون إلى ما لا نهاية، أم سيدوم لأسبوع بالكثير؟ فلننظر إلى قانونهم الجديد.

قالوا.. ستنظم الدراسة ولن يدخل أي طالب من خارج الجامعة داخل أسوار جامعة (الأزهر)؛ فتعالوا لنرى هل طبق هذا القانون بالفعل أم ماذا حدث؟!

أنا أقول نعم طبق القانون وبالصورة التي نريدها لكن هل دام كما نريد نحن الطلبة؟

أقول هنا بضم صارخ لا!!! طبق أسبوع أو أقل، وعاد السلف لخير خلف.

دخل الطلاب من غير الجامعات، وتسربت الأسلحة داخل الجامعة، ولن أنكر أنها دخلت ولو بصورة قليلة نوعا ما، ولكن لا نريد أن ننسى أن هناك أمن جامعة، وقد تم تغييره، بل وزيادة عددهم أيضا.

عارض آخر، حادثة وقعت في الجامعة مما أدى إلى إغلاقها إلى ما يقارب إلى الشهر والنصف الشهر عندما تم الاعتداء على

رئيس الجامعة ومن معه، قامت إدارة الجامعة بفصل أشخاص من غير الجامعة، وهذا إن دل على شيء فإنه لا يدل إلا على عدم وجود إدارة بما تعنيه الكلمة وسوء اتخاذ قراراتها.

وحادثة أخرى وقعت يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/١/١٤ حيث كانت هناك مشاجرة بين الطلاب، وتدخل أمن الجامعة، لكنه لم يستطع أن ينهي المشكلة، ولا أن يحلها. وأتى شاب من الذين أغلقوا الجامعة من أجل مشكلته، وهو من المفصولين، واستطاع هو (بزعرنته) أن ينهي المشكلة بنفسه والأمن وكأنه غير موجود.

وهناك قانون في الأقصى يمنع دخول الطلاب في أيام دوام الطالبات، مما يؤدي إلى وقوع المشاجرات والمشادات بين الطلبة وأمن الجامعة...

وهنا.. أين انتم من مصالح طلبة الجامعات، ليس على صعيد الجامعات فقط، لا بل والمدارس أيضا، والمعاهد والمؤسسات، ولذوي الاحتياجات الخاصة. فعلا انطبقت عبارات الشوارع حين تقول (سلطات دايرة على حل شعرها). كسلطة بلا رئيس، وزوجة بلا عريس.

أين نحن من فوضى السلاح في كل مكان وكل زمان. لن أهرب عن الموضوع، فأين أمن الجامعات؟؟ نحن لا نريد جامعات بألوان السماء الزرقاء، ولا نرى الجامعة إلا كوزارات للسلطة أو مواقع عسكرية، بل نريد غير ذلك، نريد أن نرى الجامعات بألوانها الطبيعية الجذابة الخلابية.

ماذا أكتب؟؟ ماذا أقول وقلمي جف بين السطور، يكتب وهو غريق بين الحيرة ومقهور في وقت أصبح فيه القلم مظلوما والكلمة الحقيقية الصادقة ممنوعة وحرية التعبير عن الرأي هي الوسيلة الوحيدة إلى الهلاك.

وأنا هنا لا أتساءل هذا السؤال لأنني خائف بقدر ما أريد أن أوصل إليكم الفكرة بأن كل شيء محارب بكل الطرق والوسائل. فالعلم محارب، والنقد البناء محارب، وقول الحقيقة محارب، والقلم أيضا محارب، وليس بالغريب طبعاً إن تحارب أوراقنا وجبر أقلامنا بمحكمة موت الرقابة وفوضى السلاح والفساد الإداري.

لذلك لما يعلموننا أن نكتب مشاكلنا وهمومنا في المسيرة التعليمية موقعين بنا حتى نحاكم بهذه المحكمة بدلا من محكمة العدل العليا!!!

فعلى ما اعتقد يجب أن تكون الرقابة على كل شيء داخل الحرم الجامعي وداخل أسوار المدرسة. فالجامعات يجب أن تكون قلعة للأمن والأمان ومنازة للعلم والتقدم وبناء الطالب المتعلم وليس بالسفاح في زمن كثر فيه إراقة الدماء آخذين من أسوار الجامعات مأمنا وحماية لهم، ومن في داخلها أهدافا متحركة يتدربون عليها.

أما يكفي هذا؟ أما أن الأوان لإعطاء الطالب شحنة أمل لمستقبله القادم.

فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته

ويبقى السؤال أين المسئول وأين الرعية في المسيرة التعليمية؟؟

نقطة وضع القلم..

فصل دراسي.. أم حلبة مصارعة؟!

ديما صهيون

نجد منهم من يعتمد على الدروس الخصوصية، فيهمل شرح المدرس، ويقلل من أهمية الدرس. وذلك ابن فلان ليس بحاجة للدراسة، فهو لا يطمح للحصول على شهادة غيره لينال بها على الأقل وظيفة تساعد على عبء الحياة، فكيف ومصروفه ضعف مرتب المدرس.

وفئة أخرى تنحت أصحابها بالحجر والصخر دون ملل أو كلل وهم يذكرون، وفي النهاية يجدون أي تقدير أو حافز أو دافع ويصبح اليأس والإحباط هو رفيقهم. وحين نواجه الجميع بالحكمة التي تقول "من علمني حرفاً كنت له عبداً". نسمع الصيحات تخرج من أفواههم (العبد يكره سيده).

ولكن لماذا؟! ستجد أنا ندور في حلقة مغلقة. تعددت المشكلات وتوزعت المسؤوليات وانتهكت الحقوق وتهرب الجميع من واجباته.

فمن حق مدرسنا أن ينال تقديره، وأن يجد الرعاية من وزارة التربية والتعليم، ومن الحكومة عموماً. ومن حقه أن يتقاضى راتباً شهرياً يعادل تعب وجهده الجبار، وأن يحصل على المكافآت والحوافز.

ومن حقه أيضاً أن يجد حاضنة ترعى جهوده وتدعم أفكارهم وتوجيههم نحو التطور والتقدم المتجدد كل عام فلم لا نرسله في حملات تعليمية إلى الخارج فيكتسب بها الخبرة الكافية فيستفيد، ويفيد، ومن واجبه أن يعمل بما يرضي الله أولاً، وضميره ثانياً؛ فقال رسولنا الكريم: (إذا عمل أحدكم عملاً فليتقنه). وأن يفرض احترامه على الطلاب لينال احترامهم فلا يستخدم الألفاظ السوقية والأساليب المنفرة في التعامل، فمن حق الطالب أيضاً أن يجد منهجاً دراسياً يلائم عقلية، وأن يوفر له مدرسين أكفاء وعلى قدر كبير من العلم، وينال التقدير طالما يستحق، وأن يعبر عن رأيه بحرية مع احترام الآخرين. ومن واجبه احترام المدرسين واحترام القوانين. (وأن يؤدي واجباته ولكن على المدرس أن لا يثقل بها).

ولكن العبء الأكبر هو الذي يقع على كاهل الطرف الثالث وهو الحكومة المسؤولة عن كل ما يحدث والقادرة على تصحيح الخلل وعليها مواجهة ذلك وتخطي كل العقبات، لأنها حين تهتم بالمدرس سيعتنى بالطالب والطالب هو من سيبنى الوطن، والوطن هو من صنع الحكومة. وعندما تقرر الحكومة أن تعالج الثغرات الموجودة في النهج الدراسي، وتضع المدرس المناسب في المكان المناسب، وتتخذ قراراتها في تحريم الدروس الخصوصية، وتبدي عنايتها بالمدرس والطالب، سنجد أنفسنا نقف لها وقفة احترام، ثم ننحني أمامها انحناءة تقديرية.

(قم للمعلم وفه التبجيلاً؛ أقعد فريتك هل يكون مبعلاً؛ من كان للنشاء الصغار خليلاً؛ ويكاد يقلقني الأمير بقوله؛ كاد المعلم أن يكون رسولاً؛ لو جرب التعليم شوقي ساعة؛ لقضى الحياة شقاوة وخمولاً)

تلك الأبيات القصيرة اصطفتيتها من قصيدة طويلة لشاعرنا الفلسطيني إبراهيم طوقان، يرد بها على قصيدة أمير الشعراء أحمد شوقي.

فالعلاقة بين المدرس والطالب، والصراع الدائر بينهم، والفضوة العميقة التي تفصلهم، كانت دائماً موضوعاً يطرح على طاولة المفاوضات، ثم البيت والشارع، وفي مناقشات الأصدقاء، وحتى أنه كان أحياناً عنواناً لحلقة في برنامج ما، أو كان قضية تدور حولها أحداث فيلم أو مسرحية أو رواية.

من برأيكم الظالم ومن المظلوم؟

من على صواب ومن على خطأ؟

ما هي دواعي توتر العلاقة بين المدرس والطالب؟

لماذا يشعر الطالب بأنه الضحية فيكون دوماً هو المخطئ؟

ولماذا أصبح المدرس موضع استهزاء وسخرية بين الطلاب؟ تساؤلات كثيرة تطرح نفسها وتبحث عن إجابة. والحياد مرفوض..

فالخطأ وارد من كل من الطرفين والمؤكد أن هناك طرفاً ثالثاً.

أقف عند المدرس وأتساءل: ما هي وظيفته بالضبط؟؟ لا أدري!! أشعر أحياناً أنه كالمذيع لا يملك إلا أن يتكلم، ولكن المذيع لا يمل من الكلام.

ومعظمهم أوحى إليّ أنه جلال تدخل عصاه إلى الفصل ويأخذ يلوح بها هنا وهناك، ويلوح أنظارنا معها إلى أن يتعرف بها على فريسته والجرم هو التفاتها يميناً ويساراً أثناء كلامه. ولا أنسى ذلك المدرس الذي مثل دون المواطن المقصود كان يعطي ولم يأخذ وحينها توقف عن العطاء وغيرهم، وغيرهم، وغيرهم.

كل ما أدركه أن المدرس هو الرسول الذي يحمل معه رسالة العلم والأخلاق والمبادئ.

ومهنة التدريس بحد ذاتها مهنة سامية لها احترامها وقدسيته، ولكن ما هي الأسباب التي جعلت هذه الصورة تتغير؟؟

سنتوه في البحث عن إجابة..

وإذا لجأنا إلى طلابنا بطرق أبواب فصولهم لنستفسر منهم عن إجابة فذلك سدى لأنهم لن يتمكنوا من سماع تلك الطرقات نتيجة فوضتهم وضجيجهم، لذلك نفتحم عالمهم اقتحاماً ونبحث معهم عن أصل المشكلة، وسوف يصعب علينا حالهم.

Free Education



Dedicated to advocating educational rights in Palestine Issued by Ramallah Center for Human Rights Studies

إعلان

استمراراً لجهوده الرامية لتعزيز الحق في التعليم في فلسطين، يعلن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عن استعدادة لاستقبال شكاوى المواطنين الذين يتعرض حقهم بالتعليم للإنتهاك والمساعدة في حلها. ص.ب. 2424، رام الله، فلسطين
هاتف 02 2961180 - فاكس 02 2961181
rchrs@rchrs.org
www.rchrs.org

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تأسس عام 1998 من قبل مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمحامين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان. يسعى المركز إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة من خلال الدراسات والأنشطة والأبحاث القانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ارتباطاً بالقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بالإضافة إلى رفع وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في فلسطين. كما يهدف المركز إلى تبني مداخل علمية ومنهجية لتأصيل وترسيخ قيم حقوق الإنسان في المجتمع والثقافة الفلسطينية، وترسيخ الثقافة الإنسانية في المجتمع العربي وتبسيط الضوء من خلال البحث النشط - على انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والدفاع عن مبادئ الحريات الأساسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في مناحي الحياة المختلفة..

دعوة للكتابة

يسر هيئة تحرير مجلة "تسامح"، التي تصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، دعوة الكتاب والباحثين والمهتمين في مواضيع وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني إلى المساهمة في الكتابة للأعداد الأربعة المقبلة للمجلة في العام 2006 في المحاور الرئيسية التالية:

- | | | |
|--|---|---|
| ٤. عشوائية التعليم وأزمة الخريجين. | ٥. اتحاد ونقابات العمال. | ■ الاتحادات المهنية والنقابية الفلسطينية/ الوضع والدور ومعوقات التطور |
| ٥. مستوى التعليم. | ثانياً: فلسطين رؤى مستقبلية | ■ فلسطين رؤى مستقبلية |
| ٦. العنف في المؤسسات التعليمية. | تحت هذا العنوان يمكن إدراج المواضيع التالية: | ■ التعليم في فلسطين |
| ٧. الإدارات الجامعية وآليات الاختيار. | ١. النظام السياسي، واقع وآفاق. | ■ حقوق الإنسان في العالم العربي |
| ٨. العلاقة بين الأجسام المختلفة بالمؤسسات التعليمية. | ٢. الانتخابات المحلية والتشريعية. | تفاصيل فرعية: |
| ٩. دور الأكاديميين الفلسطينيين من القضايا الوطنية والمجتمعية. | ٣. العملية السياسية. | تشمل المحاور الرئيسية العناوين التفصيلية التالية: |
| ١٠. الجامعات والمجتمع، التأثير والتأثر. | ٤. الخارطة الحزبية. | أولاً: الاتحادات المهنية والنقابية الفلسطينية |
| رابعاً: حقوق الإنسان في الوطن العربي: | ٥. سيادة القانون والفلنات الأمني. | تحت هذا العنوان يمكن إدراج المواضيع التالية: |
| تحت هذا العنوان يمكن إدراج المواضيع التالية: | ٦. المجتمع الفلسطيني بين التنمية المتحققة والتنمية المفترضة. | ١. اتحاد الكتاب الفلسطينيين. |
| ١. وضع حقوق الإنسان في البلدان العربية. | ٧. مؤسسات المجتمع المدني بين الدور الخدماتي والدور المدني الديمقراطي. | ٢. النقابات المهنية (صحفيين، مهندسين، محامين، أطباء، صيادلة ... الخ) |
| ٢. الإسهامات التي قدمتها منظمات حقوق الإنسان في البلدان العربية. | ثالثاً: التعليم في فلسطين: | ٣. اتحادات الطلبة في الجامعات والمدارس. |
| ٣. منظمات حقوق الإنسان الإقليمية العربية. | تحت هذا العنوان يمكن إدراج المواضيع التالية: | ٤. الاتحادات والأطر النسوية. |
| ٤. آليات حماية حقوق الإنسان. | ١. الفلسفة والإستراتيجيات. | |
| | ٢. المناهج الفلسطينية. | |
| | ٣. المناهج الفلسطينية وثقافة حقوق الإنسان. | |